مجلس التعاون

خادم الحرمين الشريفين يتلقى اتصالاً من العاهل الأردني

مجلس الوزراء السعودي يؤكد على دور المملكة الإيجابي في الاقتصاد العالمي

جدة/واس:

ترأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر الاثنين الماضي في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل اللقاءآت والمشاورات التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول والمؤسسات السياسية وممثليهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية.

وفي هذا الصدد قدر الزيارة التي قام بها دولة نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد شي جين بينغ، للمملكة وعلاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين البلدين، كما ثمن التجاوب الذي وجدته دعوة المملكة لعقد اجتماع للدول المنتجة والمستهلكة للبترول للعمل من أجل استقرار السوق البترولية بما يخدم استقرار الاقتصاد العالمي.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام، الأستاذ إياد بن أمين مدني، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أشاد في هذا السياق بالنتائج الإيجابية التي تحققت في اجتماع جدة للطاقة وما تمت مناقشته من الخطط المستقبلية لإعادة الاستقرار للسوق البترولية الدولية واقتراح السياسات المناسبة للتعامل مع هذه التحديات الاقتصادية العالمية .

وقد أشار المجلس إلى الإشادة العالمية بالدور الإيجابي للمملكة في الاقتصاد العالمي واقتراحات خادم الحرمين الشريفين خلال الكلمة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع لمساعدة الدول النامية ومبادرة الطاقة من أجل الفقراء التي أعلنها الملك .

كما أكد المجلس على أن المملكة تسعى دوما بإذن الله إلى توثيق علاقاتها الثنائية مع دول العالم بما يكرس مصالحها الوطنية، ويخدم القضايا العربية والإسلامية، ويفتح آفاق الحوار والتفاهم والسلام بين دول العالم. وبالمبادرة بكل ما من شأنه رأب الصدع العربي، وزيادة أثر وأفق النشاط الإسلامي المشترك، وإقامة تبادل اقتصادي عالمي عادل، والدفع نحو تقارب المجتمعات والثقافات، انطلاقاً من وعيها بمسؤولياتها الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية.

وأضاف وزير الثقافة والاعلام أن المجلس استمع بعد ذلك الى جملة من تقارير المتابعة حول أداء القطاعات الخدمية ذات الصلة بالماء والكهرباء وأسعار السلع الغذائية والتموينية ووجه القطاعات المعنية بالقيام بمسؤولياتها كاملة بما يحقق كفاءة الخدمات التي يحتاجها المواطن في كل مناطق المملكة.

الملك عبدالله بن عبد العزيز يترأس الجلسه الذي عقدها مجلس الوزراء

أضواء

هل ضخ المزيد من النفط هو الحل؟

اجتماع جدة الدولي للطاقة الذي اختتم هذا الأسبوع ألقى الضوء على هذه الأزمة، ولعل السعودية نجحت في تخفيف الضغوط النفسية، والتفسيرات المغلوطة تجاه أزمة الطاقة، ففي لندن حيث كنت، شهدت تغيراً - نسبياً - في الخطاب الإعلامي لاسيما في الصحف الأمريكية والأوروبية، فبعد أكثر من عامين من الانتقاد المستمر لدول أوبك أصبح هناك تمييز بين هذه الدول، ولاشك أن تغير النبرة تجاه السعودية كانت واضحة، فقد نجح الملك عبدالله في إقناع الكثيرين بأن المملكة معنية بهذه الأزمة، وبأنها تمتلك ذات المخاوف من نقص إمدادات الطاقة العالمية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع التضخم وأثر ذلك على الدول الفقيرة.

بيد أن السعودية كانت وما تزال واضحة بشأن أبعاد الأزمة، وحتى وإن كنت من المشككين بجدوى الجهود السعودية، ومدى واقعية ما يعدون به فإنك لا تملك إلا أن تقر بإسهامهم في وقت تأخرت فيه دول مصدرة ومستهلكة كبيرة عن حتى الإقرار بالأزمة طوال الخمسة أعوام الماضية. تذكروا أن ارتفاع أسعار النفط لم يبدأ اليوم وإنما في سبتمبر 2003، ففي حين كان معدل سعر النفط خلال الفترة 1980-2002يعادل 25دولاراً، فإن السعر اليوم تجاوز 140دولاراً، وتظهر بعض التوقعات إمكانية صعوده إلى حاجز 150دولاراً في الأشهر القليلة القادمة، بل واحتمال أقصى لوصوله إلى حاجز 200دولار في عامين (تقرير جولدمن زاكس - 6مايو الماضي). أضف إلى ذلك أن الطلب العالمي على النفط يفوق 86مليون برميل يومياً، وهذا الرقم سيرتفع إلى 118مليون برميل بحلول العام 2030حسب تقديرات إدارة الطاقة الأمريكية.

أمام هذا الطلب المتزايد، والارتفاع القياسي في أسعار النفط، هناك رؤى متضاربة حول ما يجب عمله. حالياً، حكومات مثل السعودية - وغيرها - قرروا زيادة الإنتاج اليومي، بحيث يسعون لضخ 12.5برميل يومياً في 2009، و 15مليون برميل مستقبلاً إذا دعت الحاجة لذلك.

هل ضخ المزيد من النفط هو الحل؟

محلياً، قرأت آراء كثيرة بعضها مؤيد والآخر متخوف من أثر زيادة الإنتاج على الاحتياطي المستقبلي للبلد، وهناك آراء أخرى تؤيد هذا التخوف بزعم أن المسؤول عن الارتفاع ليس الطلب العالمي بقدر ما هي ممارسات الدول والمؤسسات المالية الغربية، سواء كان ذلك ناتجاً عن الضرائب الحكومية لاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا، أم عن المضاربة المتصاعدة في أسواق النفط المالية. آخرون أيضاً يكررون اللازمة التي تقول بأن أسعار النفط الحالية ليست كافية، وأن سعر النفط بالمقارنة مع أهميته الحيوية يجب أن يكون فوق ذلك، وهناك حجج أخرى كثيرة كضعف الدولار وغيرها.

برأيي، أن هناك إخفاقاً كبيراً في شرح الأزمة الراهنة، أو استيعاب أبعادها المستقبلية لاسيما على نمو الاقتصاد العالمي، ويحزنني أن أقول إن مجمل هذه الآراء ليست واقعية، أو عملية بما يكفي لتسويقها، ولا أدري لماذا يتم التعامل مع قضية معقدة بهذا الشكل بتحليل غير دقيق معظم الوقت، مع أن الحقائق والأرقام والمنطق لا يدعمها.

دعوني أبدأ قبل كل شيء في تبديد بعض هذه الحجج: أولاً، ليس هناك شيء اسمه سعر عادل للنفط، لأن ما يتحكم في سعر بضاعة أو سلعة - حتى وإن كانت حيوية - هو قانون الطلب والعرض، وليس أي شيء آخر. فعلى سبيل المثال، الماء أكثر أهمية وحيوية من النفط، ودولة مثل السعودية تنفق ما يقارب من المليار دولار، فهل يمكن القول أن السلعة ينبغي تقديرها بحيويتها، سيكون ذلك متعذرا لأن الفرد السعودي يدفع ما يقارب 5بالمائة من تكلفته. ثانياً، لا يمكن لوم المضاربة على أسعار النفط، لأنه لو لم يكن هناك مضاربون لما بيعت هذه السلعة، والمضارب في اقتصاد حر يجب أن لا تكون هناك وصاية عليه، لأن ذلك يعد تدخلاً في العملية الاقتصادية، ووصاية على النمو والأرباح. ثالثاً، اتهام الدول الغربية بالمبالغة في ضريبة الطاقة قد يكون صحيحا، ولكن ذلك شأن داخلي، فكما أن الدول المنتجة للبترول تدعم أسعار الوقود لتخفيض التكلفة محلياً ويعتبر ذلك شأنا داخليا فكذلك تفعل الدول الغربية، لأنها في النهاية تعيد تلك الضرائب في هيئة الخدمات الحكومية والنفقات العامة، أي أنهم لا يحتفظون بتلك العائدات لأنفسهم. رابعاً، صحيح أن ضعف الدولار قد قلل من قيمة صادراتنا البترولية، ولكن تذكروا أننا تجاوزنا حاجز المائة دولار - وهو المعادل لأعلى سعر للبرميل في الماضي مع احتساب التضخم - ، بحيث إن سعره اليوم قد زاد بمقدار النصف أو يكاد.

أعتقد أن السؤال الصحيح ينبغي أن يصاغ على النحو التالي: ما هي خياراتنا الاستراتيجية حالياً، هل نضخ المزيد من النفط لكي نحقق دخل أعلى ونعيد شيئاً من التوازن الضروري للسوق، أم نكتفي بالإنتاج الحالي ونواجه إما صدمة نفطية (oil crash) أو تغيراً دراماتيكياً في الاعتماد على النفط مستقبلاً واللجوء للطاقة البديلة؟

أظن أنه بإمكانك أن ترى أن ليس ثمة خيارات في الحقيقة غير ضخ المزيد من النفط، واقناع الآخرين بذلك، وأنه خير لك أن تقوم به الآن قبل أن تفوت عليك الفرصة المادية للجني من ذلك. طبعاً، سيقول لي البعض بأن النفط سيظل هو السلعة الرئيسية للطاقة خلال العقود القادمة، وأن الحل ليس في استنزاف مصادرنا الآن. الإجابة بسيطة، كل ذلك صحيح، بيد أننا ندرك الآن أن النفط وإن استمر لعقود قادمة إلا أن الاعتماد عليه سيتضاءل في المستقبل، وأنا هنا لا أعني أن الطلب على النفط سيتضاءل في المستقبل، ولكن ستحدث ثورة في الطاقة - وطرق المعيشة والتكنولوجيا - ستجعل من النفط عنصراً فعالاً ولكن ليس العنصر الوحيد أو الرئيس كما كان الحال عليه خلال المائة الماضية.

نحن لم نتعلم أي درس من أزمة النفط في السبعينات، ومازال البعض يعتقد بأن هذه السلعة محصنة ضد تهديد بدائل الطاقة. وسأضرب لكم مثالين: أحدهما يتعلق بتجربة أيسلندا، والآخر بتجربة الاقتصاديات الغربية بإجمال. حين ضربت قطع إمدادات النفط (1967) أيسلندا تحطمت البلد اقتصادياً، حتى اضطروا لهجرة سياراتهم وركوب العجلات الهوائية، ولكن تعلموا درساً من ذلك بأن اتجهوا للطاقة البديلة، فاستثمروا في المناجم الحرارية الأرضية (geothermal technology)، وتحولوا الآن - رغم عدم توفر أي مصادر لديهم - ، إلى دولة مكتفية من حيث الطاقة، فهم يوفرون 70بالمائة من احتياجات الطاقة من الطاقة البديلة، و 100بالمائة من الكهرباء من تلك المصادر.

عادل بن زيد الطريفي

مثال آخر، الذين درسوا الاقتصاد في السبعينات والثمانينات يتذكرون كيف كانت الاقتصاديات الغربية مرتبطة تماماً بالنفط، بحيث كان أي ارتفاع في الأسعار يتسبب بشكل مباشر بتضخم حاد في اقتصادياتهم، بينما الآن أصبحت تلك الاقتصاديات أقل تأثراً بكثير بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي خفضت الاعتماد على النفط، وفتحت الباب على مصراعيه على الطاقة النووية التي تزود 7بالمائة من الطاقة في العالم، و 17بالمائة من الكهرباء، فرنسا لوحدها تؤمن 80بالمائة من الكهرباء عبر محطاتها.

إذن، كيف نفسر الأزمة الحالية الراهنة لديهم؟

الدول الصناعية قللت من توجهات الطاقة البديلة خلال فترة النفط الرخيص -1980 2002، وكثير منها يعتزم اليوم تغير التوجه كلياً، بحيث يؤمنون ازدياد الطلب على الطاقة لديهم من الطاقة البديلة، حتى التحفظات التي كانت تمنع من التنقيب في المحميات الطبيعية، أو التي تعارض انتشار الطاقة النووية ستتراجع أمام أسعار وقود تبلغ أربع دولارات للجالون في أمريكا، وخمسة في لندن. وهذه السيناريوهات ستكون مقلقة بلا شك للدول المنتجة، التي تعاني من ازدياد في الطلب داخلياً، وانعدام في الاستثمار النفطي تكريراً وتنقيباً، بحيث تحولت دولة منتجة وعضو في أوبك مثل اندونيسيا إلى دولة مستوردة وتتهدد إيران والمكسيك بانخفاض صادراتها النفطية خلال الخمس سنوات القادمة.

إن ضخ المزيد من النفط قد يكون مبررا اليوم، ولكن يجب أن يصاحبه: ادخار مالي كبير، استكمال مشروعات البنية التحتية، صناديق سيادية بحجم ما لدى النرويج وماليزيا، وفوق كل ذلك استثمار وشراء أسهم في شركات الطاقة البديلة في الولايات المتحدة وأوروبا، وإنشاء البعض لدينا. بحيث إذا جاء اليوم الذي يقللون الاعتماد فيه على النفط نكون نحن أكبر المستثمرين والمستفيدين من ذلك.

أمامنا تحد كبير، وهناك ثقة في قدرة السعودية على أن تظل الدولة القيادية في عالم الطاقة.

عن/ جريدة "الرياض" السعودية

تهدف لتحويل قطر إلى دولة متقدمة بشرياً واجتماعياً واقتصادياً

قرار أميري باعتماد الرؤية الوطنية للتنمية الشاملة 2030

الدوحة/قنا:

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030م». وقضى القرار بتنفيذه وان ينشر في الجريدة الرسمية.

وتهدف الرؤية إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وتقوم رؤية قطر الوطنية على مبادئ الدستور وتوجيهات الأمير وولي العهد والشيخة موزة لإرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان والمساواة وحماية الحريات العامة والقيم الأخلاقية والدينية والتقاليد الى جانب تحقيق تكافؤ الفرص وتكريس الأمن والاستقرار.

وترتكز الرؤية على أربع ركائز أولاها التنمية البشرية بهدف تطوير وتنمية سكان قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر. وثانيتها التنمية الاجتماعية لتحقيق مجتمع عادل وآمن مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، قادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الاخرى. أما الركيزة الثالثة فهي التنمية الاقتصادية بهدف تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر. والركيزة الرابعة هي التنمية البيئية لتحقيق الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

كما تتيح الرؤية التي تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية.

الشيخ حمد بن خليفة

سلطنة عمان أول دولة خليجية تكرّم من جوقة الشرف الفرنسية

منح دراسية لطلبة المركز العماني- الفرنسي

مسقط/وكالات:

رعى سعادة محمد بن حمدان التوبي مستشار وزارة التربية والتعليم الحفل السنوي الختامي للمركز العماني الفرنسي.

وألقت الدكتورة سناء البلوشية المديرة العامة للمكتب الوطني للتطوير المهني والقائمة بأعمال مدير المكتب الفني للتطوير والتدريب بوزارة التربية والتعليم كلمة أشارت فيها الى الجهود التربوية التي تبذلها الوزارة بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية والمركز العماني الفرنسي بهدف تحسين الأداء التدريسي للمركز وتوفير المناخ التعليمي المناسب لجميع الطلبة المنتسبين لدراسة اللغة الفرنسية.

وألقى ماركاريا المستشار الأول للسفارة الفرنسية بالسلطنة كلمة أشاد فيها بالجهود المبذولة في تعزيز المسار التربوي بالسلطنة من خلال توفير فرص أكبر لتعلم اللغة الفرنسية، مهنئا جميع الطلبة الحاصلين على شهادات الدبلوم على نجاحهم الذي جاء ثمرة لتلك الجهود التي تسهم مستقبلا في توفير درجات تعليمية أكبر وفرص عمل أفضل.

من جانبه هنأ تيري دان مدير المركز العماني الفرنسي بمسقط جميع الطلبة الذين اجتازوا اختبارات الدلف والدالف، مشيرا إلى أن هذا النجاح يعكس الجهود التي بذلوها على مدى الاعوام الدراسية الماضية في تعلم القواعد النحوية للغة الفرنسية. وأشار تيري دانا إلى أن المركز العماني الفرنسي عكف خلال العام الدراسي المنصرم على تنظيم العديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترفيهية من أهمها تنظيم أمسيات اجتماعية في شهر رمضان المبارك، والمشاركة في الاحتفاء بأسبوع اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى استضافة عدد من الفرق الغنائية التي عرفت بالفنون الموسيقية في فرنسا، كما نوه تيري دانا إلى أن الإنجاز الثقافي الذي حققه المركز لأول مرة على مستوى منطقة الخليج العربي، بعد حصوله على منحة مالية سلمها سعادة السفير عمر زيدان سفير منظمة اليونسكو بباريس، بالإضافة إلى العشرات من الأدوات السمعية والبصرية الناطقة باللغة الفرنسية.، وبهذا باتت السلطنة أول دولة خليجية تنال شرف التكريم من جوقة الشرف الفرنسية لمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يسهم في تعزيز مستوى التعاون الثقافي بين السلطنة والجمهورية الفرنسية، ويؤكد التكريم على ريادة السلطنة خليجيا في مجال الانفتاح على ثقافة الفرانكفونية. كما يوفر التكريم فرصا جديدة للتعايش مع اللغة الفرنسية بمختلف مستوياتها الأدبية والعلمية، ويعزز التكريم إمكانيات المكتبة الفنية للمركز، وهو ماسيسهم مستقبلا- بدون شك- في تنشيط دور المكتبة في العمليتين التعليمية والتثقيفية. وفي ختام كلمته أكد تيري دانا على أن المركز في مختلف فروعه بمسقط وصلالة وصحار سيواصل بذل جهوده من أجل تعزيز آلية تدريس اللغة الفرنسية في المستقبل ، مشيرا إلى أن المنح الدراسية التي يحظى بها الطلبة المنتسبين للمركز في فصل الصيف الحالي توفر للطلبة الفرصة الحقيقية لممارسة اللغة الفرنسية وتطوير مهاراتهم اللغوية.

محمد بن حمد ان يرعي الحفل السنوي الختامي

قطر تنوع مصادر دخلها بالاستثمار الخارجي واقتصاد المعرفة

الدوحة/وكالات:

تسعى قطر إلى تخفيض اعتماد اقتصادها على النفط إلى الصفر في 2020 ، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً رغم النجاحات الأولية التي تحققت في مجال تطوير مصادر بديلة للدخل. ليست الثقة بالنفس أمراً نادراً في الدوحة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أرقاما غير مسبوقة أعطت صانعي السياسة في قطر شعوراً بالثقة بالنفس رغم آثار التضخم التي أثرت بشدة على الاقتصاد خلال السنة الماضية. مصدر هذه الثقة هو النمو الكبير في الدخل، والذي أدى منذ العام 2000 إلى نمو تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80 بالمائة. ويقدر صندوق النقد الدولي النمو الاسمي بالدولار للناتج المحلي الإجمالي 29 بالمائة في 2007، لذا ليس الأمر مستغرباً طموح المخططين الاقتصاديين في الدوحة تجاه مستقبل الاقتصاد القائم على النفط، وتنويع مصادر الدخل وسعيهم إلى إيجاد قطاع "اقتصاد معرفي" قادر على تخليص البلاد من تأثير قطاع الغاز والنفط الذي مازال مسيطراً على الاقتصاد. وتسعى الدوحة إلى تحديد هدف صعب حسب إعلان سعادة وزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالإنابة يوسف حسين كمال العام الماضي بتخفيض اعتماد الاقتصاد على النفط إلى "الصفر" بحلول العام 2020 وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاع النفطي.

وحسب تقرير نشرته مجلة "ميد" فان هنالك اعتقاداً راسخاً خلف هذه الإستراتيجية, أن مصادر الدخل الأخرى القائمة على الاستثمار الخارجي ستكون كافية لرفد الاقتصاد. لكن الحكومة غير واثقة من تحقيق ذلك دفعة واحدة ، وهي تتهيأ لخفض اعتمادها على النفط بشكل مرحلي. وبحلول العام 2015 تريد الحكومة التخلص من الاعتماد على النفط وحتى 25 بالمائة من الإنفاق الحكومي البالغ 60 بالمائة حالياً. وحسب مصدر حكومي سيكون "الاقتصاد المعرفي" عنصراً أساسياً في الاقتصاد القطري الجديد، وتسعى واحة العلوم والتكنولوجيا (QSTP) حالياً الى جذب الشركات للدوحة لتطوير تكنولوجياتهم ومساعدة المستثمرين في تأسيس الأعمال والشركات المختصة بالتكنولوجيا. ومن ثمار واحة العلوم والتكنولوجيا التي تفخر بها جامعة كارنيجي ميلون، وتكساس أم اند أم، وويل كورنيل، كما استقطبت الشركات التكنولوجية الرئيسية مثل الشركة الاوروبية للطيران والفضاء والدفاع (Eads) وايكسون موبيل الأمريكية ومايكروسوفت وشركة شل وتوتال الفرنسية.

تستخدمها في تمويل عمليات توسعية

"ايفا" للفنادق تقترض 100 مليون دولار من "الإمارات دبي الوطني"

دبي/وكالات:

حصلت شركةُ "ايفا" للفنادق والمنتجعات الكويتية على قرض مشترك بقيمة 100 مليونٍ دولار من بنك الإمارات دبي الوطني، لاستخدامه في توسيع استثماراتها حول العالم وتأسيس أعمالها في أسواق ناشئة جديدة.

وذكر بيانٌ صدر الثلاثاء أن بنك الإمارات دبي الوطني يعتبر المنتدب والمكلف بترتيب وإدارة حسابات القرض وإعداده، فيما سيكون بنك دبي التجاري المنظم لهذه العملية، كما سيتم طرح تسهيلات تمويلية مجمّعة لاحقا هذا الأسبوع.

من جانبه قال رئيسُ مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة ايفا للفنادق والمنتجعات طلال جاسم البحر: "تعتبر هذه نقطة بداية لعلاقة طويلة الأمد مع الإمارات دبي الوطني، ونأمل أن يكون هذا التعاون واحدًا من العديد من التعاملات المصرفية خلال السنوات القادمة".

وقال المديرُ العام للأعمال المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني مهدي كاظم: "تعتبر هذه العملية ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك، وبداية لعلاقة رسمية بين الإمارات دبي الوطني وايفا للفنادق والمنتجعات".

وتعد هذه العملية بدايةً لسلسلة من المشاريع التمويلية التي تسعى شركة ايفا للفنادق والمنتجعات إلى إطلاقها عالميًا وعلى مستويات مختلفة خلال السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة، حيث تعمل الشركة على تعزيز وزيادة حضورها العالمي.

ومن ناحيته قال نائبُ الرئيس للاعتماد المالي للشركات لدى ايفا للفنادق والمنتجعات طارق ظاهر: "تتطلب مشاريع الشركة الحالية إلى تمويلٍ يصل إلى مليار دولار أمريكي خلال هذه الفترة".

وتنتشر أعمالُ ايفا للفنادق والمنتجعات حاليًا في 15 سوقًا في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا ومنطقة المحيط الهندي وآسيا وأمريكا الشمالية.

شركة ايفا

الحكومة الكويتية تجدد التزامها بأحكام الدستور والقانون والشفافية في تعاملاتها المالية

الكويت/كونا:

أكدت الحكومة في جلسة مجلس الأمة العادية أمس مجددا حرصها على ان تكون كافة تصرفاتها وفق أحكام الدستور والقانون واللوائح ومحافظتها على المال العام والتزامها بالشفافية في الأمور المالية .

وقالت الحكومة على لسان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح "انطلاقا من القسم الذي اقسمناه جميعا فان الحكومة حريصة كل الحرص على أن تكون كافة تصرفاتها وفق أحكام الدستور والقوانين واللوائح والمحافظة على المال العام والالتزام بالشفافية في كل ما يتعلق بالأمور المالية".

وأكد سمو الشيخ ناصر المحمد تعاون الحكومة ورغبتها الصادقة في العمل يدا واحدة مع أعضاء السلطة التشريعية من اجل تحقيق الأهداف والغايات الوطنية المنشودة .

وقال سموه مخاطبا أعضاء المجلس "لعلكم تابعتم ما أثير من ادعاءات ومزاعم حول التصرفات المالية المنسوبة إلى ديوان رئيس مجلس الوزراء وما انتهى إليه الأمر من تقديم بعض الإخوة الأعضاء اقتراحا بتكليف ديوان المحاسبة للتحقق من هذه المزاعم والادعاءات".

وأوضح ان مجلس الوزراء "ومن منطلق حرصه على الالتزام بالشفافية والصدق في كافة الأمور الخاصة بالأعمال الحكومية لاسيما ما يتعلق منها بالمال العام وبناء على المادة (25) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة التي تنص على أن يقوم الديوان بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء".

وأضاف "وبناء على رغبتنا الشخصية في الوقوف على كافة الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وكشفها أمام الجميع واستجابة لطلبنا فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته يوم أمس الأول إحالة الموضوع على ديوان المحاسبة للوقوف على كافة الحقائق المتعلقة به من كل الجوانب وفحصه والتحقق من الالتزام بالإجراءات المالية والرقابية الخاصة به وكذلك التأكد من المزاعم التي ذكرت في شأن السحوبات لمبالغ نقدية وردت بالاقتراح لإعداد تقرير متكامل حول هذا الموضوع بكل جوانبه".

الكويت

وقال "وسيتم إبلاغ مجلس الأمة فور استلام التقرير حتى يقف المجلس على كافة الحقائق التي ينتهي إليها ديوان المحاسبة ".

وأعرب سمو الشيخ ناصر المحمد عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس "الذين تفهموا موقف الحكومة من الاقتراح بعد التأكد من حرصها الجاد في التعامل مع هذه المسألة وكشف كافة التفاصيل المتعلقة بها".

وقال "إن الحكومة تجدد موقفها الذي أعلنته أكثر من مرة واحترامها وتقديرها لحق النواب في أداء دورهم الرقابي .. وتأكيدا لقناعتها الراسخة وحرصها على ان تكون جميع أعمالها في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية مكشوفة أمام الجهات الرقابية وخاضعة لمراجعتها للتدقيق عليها والتحقق من التزامها بأحكام القانون والإجراءات والضوابط المالية المعمول بها". ووافق المجلس بعد ذلك على ان يقدم ديوان المحاسبة تقريرا عن مصروفات ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بعد ثلاثة أشهر.

منوعات

مؤسسة «محمد بن راشد» توقع مذكرة تعاون مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات

دبي/وام:

وقعت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم أمس مذكرة تفاهم مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / بيكتي / تقضي بتعاون الطرفين في تعزيز مجالات ريادة الأعمال في فلسطين ومختلف أنحاء العالم العربي وذلك ضمن شبكة حاضنات الأعمال العربية التي تعمل المؤسسة على بنائها بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية بمجال ريادة الأعمال وتشجيع المشاريع العربية الصغيرة .

وقع الاتفاقية من جانب مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم نائب مديرها التنفيذي سلطان لوتاه وعن جانب / بيكتي/ مديرها العام ليث قسيس بحضور عدد من مسؤولي الجانبين .

وبموجب الاتفاق سيتعاون الطرفان من أجل تمكين القدرات الشابة في المنطقة باستخدام أدوات مبتكرة ومجربة من شأنها أن تسهم في الوصول إلى اقتصاد أكثر استقرارا في فلسطين وتعمل على إيجاد مزيد من فرص العمل كما يتطلع تعاون الطرفين إلى تعزيز الجهود البحثية والعلمية التي تدرس واقع هذا القطاع وتعمل على تطوير مستقبله.

وأوضح سلطان لوتاه أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن إستراتيجية مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم لتطوير علاقات إستراتيجية طويلة مع شركاء دائمين قادرين على تفعيل أهدافها لإيجاد فرص بديلة مناسبة للشباب العربي للتغلب على مشكلة البطالة ومعاونتهم على إطلاق طاقاتهم الكامنة التي من شأنها دعم تطلعات التنمية .. مشيدا بدور حاضنة بيكتي في تخريج العديد من المشاريع الناجحة في فلسطين .

وأعرب عن فخره بهذا التعاون مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. معربا عن أمله لإيجاد الحلول الملائمة لدعم أفكار المشروعات الجديدة المتخصصة وتوفير الدعم المناسب للأفكار الجديدة التي من شأنها مساعدة الشباب الفلسطيني .

من جانبه أشاد ليث قسيس بمبادرة المؤسسة وبالتعاون الجديد فيما بينهما وأبدى استعداد الحاضنة لتقديم كامل تعاونها من أجل دعم استثمار مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في زيادة فرص العمل أمام الشباب وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الجديدة للتغلب على مشكلة البطالة في فلسطين والعالم العربي.

وأضاف أن هذه البادرة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم تعتبر تجسيدا لتطلعات المؤسسة المتمثلة في تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي .. معربا عن أمله في توظيف خبراتنا المتراكمة في تسهيل مهمة المؤسسة في هذا السياق .

جامعة لورانس الأمريكية تمنح رئيس وزراء البحرين درجة الدكتوراه الفخرية تقديرا لدوره كقائد حكومة

المنامة/بنا:

منحت جامعة " لورانس الأمريكية للتكنولوجيا " درجة الدكتوراه الفخرية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين تقديرا لدور سموه كقائد حكومة ذي رؤى ثاقبة خدم شعب أمته بتميز ولعب دورا بارزا في تقدم ونمو ورخاء مملكة البحرين وشعبها ولانجازات سموه في الحد من الفقر وفي تعزيز التنمية البشرية وفي خلق اقتصاد متين ومتنوع وتطويره لفرص الاستفادة من الإسكان والتعليم ومنجزاته في الإنماء الصناعي .

وقد تسلم صاحب السمو رئيس الوزراء شهادة الدكتوراه الفخرية والوشاح من الدكتور لويس ووكر رئيس جامعة لورانس للتكنولوجيا الأمريكية وهي واحدة من أعرق الجامعات الأمريكية في مجال التكنولوجيا وسط مراسم احتفال رسمية أقيمت بقصر القضيبية ظهر أمس .

وقد ألقى سمو رئيس الوزراء كلمة بهذه المناسبة أكد فيها أن اختيار سموه لنيل درجة الدكتوراه الفخرية في مجال العلوم الإنسانية والتنمية البشرية هو بمثابة نجاح للبحرين في تحقيق أهدافها التنموية التي أصبحت مثار إعجاب وتقدير من العالم وهو ما جسدته هذه الدرجة العلمية الرفيعة وغيرها من الجوائز والشهادات التي منحتها كبريات المنظمات الدولية والمتخصصة .

وقال سموه انه رغم التحديات والصعوبات التي واجهتنا في بناء دولتنا الحديثة والمتطورة إلا أننا لم نهدر الفرص المتاحة وتمسكنا بإرادة النجاح من خلال السير في مسارين متلازمين / الاستثمار في الإنسان والسعي لتنمية مستدامة بوصفها وسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي .

وأضاف أن الاهتمام برصد التطورات التنموية في البحرين من قبل المنظمات الدولية والتقدير الذي يلقاه اليوم من جامعة لورانس ومن قبلها من الأمم المتحدة التي منحت سموه جائزة الشرف للانجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان تشكل حافزا لمواصلة الجهود ومتابعة التقدم نحو الموقع الذي نرجوه للبحرين بين بلدان العالم .